تقرير حول

مشروع قانون الموازنة العامة لعام ٢٠٢٢

المقدمة:

ظروف قاهرة واستثنائيّة في تحضير مشروع الموازنة

ما زالت الأزمات التي تعصف بالبلاد في السنين الأخيرة قائمة ليومنا هذا ولو بنسب مختلفة. وما زالت تداعياتها على مختلف الأصعدة كبيرة وعميقة مما يستوجب إتخاذ إجراءات سريعة وجذرية للتخفيف من حدتها وصولاً لمعالجتها بالكامل. وقد أضيف الى كل من آثار تفشي فيروس كورونا والصعوبات الإجتماعية والصحية والإقتصادية ومأساة انفجار مرفأ بيروت والتحركات الشعبية وانهيار قيمة الليرة اللبنانية وتعليق دفع الإستحقاقات المالية ومسألة عدم إقرار مشروع موازنة العام ٢٠٢١ بالرغم من الجهد المضاعف المبذول لإنجازه.

فاليوم، الظروف القاهرة ما زالت قائمة، من أزمة مالية خانقة وتدهور في الأوضاع المعيشية وارتفاع في معدلات الفقر الى انكماش اقتصادي فاضح ينعكس ارتفاعا قياسيا في معدل التضخم وانخفاض مستمر في قيمة الليرة وتعددية في اعتماد سعر الصرف وإنعدام الثقة وغياب التنمية البشرية والحماية الاجتماعية يقابلها صعوبة في تأمين مصادر التمويل.

إزاء كل ما تقدم، وبعد تشكيل حكومة جديدة في ١٠ أيلول ٢٠٢١ بموجب المرسوم رقم ٨٣٧٦، سميت بـ " حكومة معاً للإنقاذ" وقد أخذت على عاتقها مواجهة هذه التحديات بعزم وإصرار ومفنّدة ما تنوي القيام به في مختلف القطاعات في بيانها الوزاري ومن ضمنه تطبيق الإصلاحات في المجالات كافة والعمل بحسب خطة اقتصادية واضحة وكذلك إنجاز الموازنة العامة للعام ٢٠٢٢ مع التشديد على تضمينها بنوداً إصلاحية تتناول المالية العامة.

من هنا، جاء مشروع موازنة العام ٢٠٢٢ بعد سلسلة اجتماعات ومناقشات مع كافة الجهات المعنية متضمناً زيادة في الإنفاق خاصة الإنفاق الاجتماعي والصحي بالإضافة الى مجموعة من النصوص القانونية والتعديلات في السياسات الضريبية، منها ما هو تحفيزي لتنشيط الدورة الاقتصادية وتشجيع المستثمرين ومنها ما هو اجتماعي وذلك للتخفيف من معاناة المواطنين والأعباء الملقاة على عاتقهم بعد تدهور سعر صرف الليرة اللبنانية، ومنها ما هو إصلاحي لمعالجة بعض الاختلالات وتحسين الأداء بشكل عام وبالتالي فقد جرى زيادة اعتمادات الإدارات العامة نتيجة الغلاء الفاحش في أسعار المواد واللوازم وارتباط بعض النفقات بسعر الصرف مباشرة مع التشديد دائماً على ضرورة ترشيد بعض النفقات ومنها على سبيل المثال لا الحصر الاتصالات والكهرباء والتنظيفات والأعياد والتمثيل...

وقد سعى مشروع موازنة العام ٢٠٢٢ قدر المستطاع الى تصحيح الوضع المتأزم في سبيل إعادة البلاد إلى مسار النمو المستدام وانتظام عمل المالية العامة لتأمين الاستقرار وتحسين بيئة الاعمال والمؤشرات الاقتصادية التي عانت ما عانته من تراجع فعلي.

من أهم أهداف مشروع الموازنة

العمل على **بناء الاستقرار في الاقتصاد الكلّي والتصحيح والتعافي المالي بهدف الخروج من الأزمة**. فهي موازنة تصحيحية لها صفة **"طارئة"** من ناحية اعدادها تتسم بالشمولية والاستدامة والحوكمة كما تهدف الى تمكين الاسس المالية السليمة لاطلاق ورشة الاصلاح في المرحلة اللاحقة. إنها موازنة مرحلة طارئة تهدف إلى تأمين الإستقرار في ظل الظروف الاستثنائية الداخلية.

على صعيد المالية العامّة، يبقى الهدف الأساسي **إحتواء العجز بغية تأمين الإنضباط المالي والحدّ من المديونية** في ظل عدم توفر اي مصادر تمويلية مما يساهم في إستقرار سعر الصرف ويحدّ من مستويات التضخم والتدهور الناتج في الاوضاع المعيشية، بحيث يتم ترشيد الانفاق والتركيز بالمقابل على استخدام اكثر كفاءة للايرادات المتاحة.

إلا أن توحيد سعر الصرف يبقى العقبة الأهمّ للإستقرار النقدي والمالي بهدف **تصحيح التشوّهات** الناتجة من اثر تعدده على الإقتصاد بشكل مباشر. فقد ساهم تدهور سعر الصرف ووجود اسعار صرف متعددّة الى تشوّهات كبيرة من حيث المالية العامّة وبالأخصّ من حيث التحصيل ومن حيث موارد الخزينة، **فالتصحيح ركيزة أساسيّة للتعافي المالي** بهدف تعزيز موارد الدولة، وكما ذكر سابقا فان واردات الخزينة تبقى هي المصدر الوحيد للتمويل في غياب المصادر التمويلية الأخرى.

وكما ان استمرار ارتفاع معدل الفقر وازدياد التناقضات على مختلف الاصعدة وتحديدا التباينات ما بين المداخيل، تستدعي تحسين ظروف العمل وتقليص الفجوة المستجدة. وعليه فلا بد من **استهداف الراسمال البشري وتحسين ظروفه ومداخيله** بحيث تحفظ استمرارية العمل بمستوى انتاجية مرتفع تنعكس على ترميم الهيكل التشغيلي المتداعي للدولة.

فاليوم ان تشجيع الحماية البيئية من خلال تبني سياسات اقتصادية حديثة تهدف الى تأمين التنمية المستدامة الى جانب النواحي التقليدية في مراعاة الحد من الفقر ودعم الموارد البشرية والتوزيع العادل للدخل.

كما ان اعادة الثقة بالقطاع المالي والعمل على تشجيع المؤسسات الصناعية والسياحية وتحفيز الإستثمارات الجديدة وحماية الصناعات الوطنية جميعها تساهم في رفع معدلات النمو وخلق فرص عمل وعكس هجرة الكفاءات.

المخاطر في مواجهة التحدّيات القائمة

وهنا لا بد من الإشارة الى أبرز **المخاطر الرئيسية**، في عملية التصحيح المالي وهي:

المخاطر الناتجة من عدم الاستقرار والتوافق السياسي والشلل في صناعة القرار، والتي تنعكس سلباً في المضي قدما لتبني اي من السياسات التصحيحيّة التي تُساند حل الازمة المالية، وتؤجّل في عمليّة التعافي المالي، **مما يؤثّر سلباً على الاوضاع المعيشية**.

التقلبات السريعة وغير المرتقبة لسعر الصرف كما واعتماد اسعار صرف مختلفة.

يسعى مشروع الموازنة لعام ٢٠٢٢ إلى اعتماد سعر يتقارب الى حدّ ما مع سعر الصرف الفعلي ولكن مع الحرص الاّ يكون للموازنة أثر تضخّمي. ففي الظروف الراهنة **كان التحدي** الاكبر عند تحضير مشروع الموازنة هو **تبني سعر صرف لتقدير النفقات والايرادات**.

كما ان **المخاطر الناتجة من تقلّب سعر الصرف** قد تكبّد الخزينة إنفاق أعلى مما كان متوقعا في مشروع الموازنة مما يسبب احتياجات تمويلية أكبر، تفوق الواردات المرتقبة، يستتبعه تفاقم في عجز الميزانية. فإن طبيعة الانفاق أسرع في التكيف مع أسعار الصرف المتقلّبة من الإيرادات، حيث يعكس **ضغوطات تمويلية اضافية وحكماً زيادة في المخاطر المالية**.

اضافة الى ان **المخاطر الناتجة عن تقلبات أسعار السلع الأساسية** لا سيّما أسعار النفط العالمية ترفع من حجم التحويلات الى مؤسسة كهرباء لبنان والانفاق التشغيلي المرتقب، مما يعكس أيضا احتياجات تمويليّة أكبر. ففي الأوضاع الراهنة قد تسبّب الاحتياجات التمويلية المتفاقمة **ضغط اضافي على سعر صرف العملة**.

وعليه، وفي ظل عدم الاستقرار على مختلف أصعدة الاقتصاد الكلي **وعدم اليقين في اعتماد أُسس الأُطر الاقتصادية المناسبة في تحضير مشروع الموازنة** لا سيّما معدلات النمو والتضخم المرتقبة، مما يضللّ توقّعات الإيرادات التي وفقها يتم تحديد حجم الإنفاق الحكومي، فيؤثر ذلك سلبا على قدرة الخزينة على الوفاء بالتزاماتها وينعكس حُكما على **مستويات عجز تفوق العجز المستهدف**.

فاليوم نشهد على تدني مأساوي في الاوضاع المعيشية، ابرز اسبابه هو التدهور المستمر في سعر صرف العملة الوطنية، لا سيما للعاملين في القطاع العام، كما في القدرات البشرية وحجب امكانيّة الاستمرار في العمل، مما انعكس **تقصيرا في حسن سير العمليات التشغيلية** كما انعكس سلباً على امكانيات الإدارة الضريبية من حيث استيفاء الضرائب والرسوم وتحصيل الإيرادات. وهنا يبرز **التحدّي في النهوض بالقدرات الادارية** التي تنعكس نهوضا بالسياسات التصحيحية مما يتيح امكانية التحصيل الضريبي و تعزيز الموارد.

ومن أهم التحديات أيضا في إعداد مشروع الموازنة التزام عدد محدود من الإدارات العامة بإعداد مشروع موازنتها بحسب المطلوب، اذ جاء مشفوعاً بمستندات تبريريه ومرفقاً بالجداول المطلوبة، تماشياً مع المبادىء والنقاط الأساسية المذكورة في التعميم المرسل من قبل وزارة المالية تحت رقم ١٥٥٥/ص١ تاريخ ٢١/٥/١٢ . الموجه الى جميع الجهات المعنية والذي حدد الأسس الواجب اعتمادها في إعداد مشروع الموازنة مشدداً على ضرورة مراجعة الاعتمادات وترشيد الإنفاق وضبطه والأخذ بالاعتبار وضعية المالية العامة الحرجة قبل طلب زيادة الاعتمادات بحيث يتم ربط تحديد الاعتماد ليس فقط بزيادته بسبب غلاء الأسعار وإنما بتخفيضه أولا عبر مراجعة الكمية والنوعية وترشيد الإنفاق والاستهلاك والاخذ بالاعتبار الاعتمادات المدورة التي يمكن ان تخفف من حاجات الادارات.

أهم الافتراضات الاقتصادية والتوقعات المستقبلية

	2019	2020	2021	2022
اجمالي الناتج المحلي ترليون ل.ل.	80,736	104,343	224,964	440,255
اجمالي الناتج المحلي مليار دولار اميركي	51.0	26.45	22.31	22.01
النمو الحقيقي	-4.2%	-28.2%	-2.0%	3.0%
مؤشر اسعار المستهلك	2.9%	84.3%	130.0%	
معامل الانكماش	4.0%	80.0%	120.0%	90.0%
التضخم	3.2%			
النمو الاسمي	-0.4%	29.2%	115.6%	95.7%
المعدل الوسطي لسعر الصرف	*1,584*	*3,945*	*10,083*	-

المصدر: مجلس الوزراء ك٢ ٢٠٢٢

مع الاشارة الى ان متوسط سعر الصرف للفصل الاخير من عام ٢٠٢١ قد بلغ حوالي ٢٠٠٠٠ ل.ل.

الوضع المالي المتوقع للايرادات والنفقات

فان الواردات المرتقبة لعام ٢٠٢٢ تعتمد معدّل نمو ٣% و معامل انكماش ٩٠% و ترتكز على الواردات الفعلية المحصلة خلال النصف الاوّل من عام ٢٠٢١ كما تعكس الواردات المرتقبة تصحيح سياسات ضريبية تزامنا مع أسعارصرف فعلي، لاسيما:

- ✓ تطبيق الدولار الجمركي بغية اعادة تقييم الاستيراد واستيفاء الرسوم الجمركية، وذلك بهدف الحدّ من التهرب الضريبي ولجم القطاع الغيرالشرعي وتأمين موارد للخزينة.
- ✓ العمل على تطبيق تصحيح استيفاء رسم الطابع المالي والرسوم العقارية ورسوم الادارية على القيم المقدّرة بحسب اسعار صرف فعلية

وتجدر الاشارة الى أن تأثير التصحيح الضريبي بحسب المواد المقترحة في مشروع الموازنة يكون تدريجيا و أثره جزئي على ايرادات الخزينة للعام ٢٠٢٢

اما لناحية نفقات الموازنة فقد رصد مبلغ ٤٩,٤١٧ مليار ل.ل. إذ أن الانفاق لا سيما الانفاق الاستهلاكي يتكيف بصورة اسرع من الواردات مع تقلبات سعر الصرف الفعلي، مما يضخم العجز.

الوضع المالي المتوقع للايرادات والنفقات

القيمة بمليارات الليرات اللبنانية	2022
الايرادات	39,154
النفقات	49,417
النفقات الجارية	47,204
منها تسديد خدمة دين	*7,617*
النفقات الاستثمارية	2,213
النفقات الاولية	*41,800*
اجمالي الفائض/ العجز المرتقب	-10,263
فائض / عجز اولي	-2,646
نسبة العجز / النفقات	-20.77%

شكل العجز الاجمالي المرتقب في مشروع الموازنة ٢٠٢٢ ما يقارب 2.3% من الناتج المحلي مقارنة مع 1.1% من العجز الفعلي المقدّر لعام ٢٠٢١ [1] وعجز 3.73% من الناتج المحلي المحقق لعام ٢٠٢٠، أما فيما خصّ الميزان الاولي فهو مقدّر بعجز يشكل 0.6% من الناتج المحلي مقارنة مع 0.3% فائض فعلي مقدر لعام ٢٠٢١ و 0.9% عجز محقق عام ٢٠٢٠

ما نسبته من اجمالي الناتج المحلي %	2019	2020	مقدر ٢٠٢١	٢٠٢٢ مقدر
اجمالي الفائض/ العجز المرتقب	-10.53%	-3.73%	-1.11%	-2.33%
فائض / عجز اولي	-0.53%	-0.94%	0.27%	-0.60%

[1] تجدر الاشارة الى أن الانفاق العام خلال العام ٢٠٢١ (خلال الاشهر التسعة الاولى) يعكس تاثيرات سياسة دعم سعر الصرف على الانفاق الاستهلاكي والتشغيلي لذلك ظهر الانفاق العام نسبيا منخفض مقارنة مع الانفاق المرتقب بعد انتهاء سياسة الدعم.

أبرز الإجراءات المتخذة في مشروع الموازنة

تقوم سياسات التعافي الاقتصادي على تكثيف التواصل والتنسيق مع المجتمع والمنظّمات الدولية، وعلى وجه السرعة السير في التفاوض مع صندوق النقد الدولي والعمل بالتوصيات ووضع استراتيجية للإيرادات على المدى المتوسط (MTRS) بهدف اعادة الثقة والولوج الى مصادر التمويل الخارجية من جديد.

يتقاطع مشروع موازنة العام ٢٠٢٢ مع سياسات **التعافي الاقتصادي** بحيث تم تبني:

اعتماد سعر صرف واقعي في تقدير ارقام الموازنة وهو التحدي الاكبر. فان عملية تقدير الايرادات والنفقات بالتزامن مع اسعار صرف فعلية تساهم في انجاز موازنة واقعية ولكن غير تضخمية.

تعديل في هيكلية الادارة الضريبية وتصويب السياسات الضريبية بهدف تأمين مبدأ العدالة الضريبية والحد من التهرب الضريبي وتفعيل الجباية وتخفيض الانفاق التشغيلي للادارة الضريبية وتعزيز الايرادات وتخفيض الاكلاف على المواطنين.

ترشيد واعادة ترتيب اولوّيات الانفاق العام من ناحية:

- ✓ توفير المستلزمات الاساسية لعمل الادارة العامة
- ✓ مراعاة الظروف الاجتماعية والصحية للمواطنين
- ✓ تفعيل عمل القطاع العام من خلال تحسين الظروف المادية للهيكل التشغيلي اوالسماح بالمغادرة الطوعية
- ✓ ارساء نظام تقاعدي معدل للموظفين الجدد في القطاع العام بما لا يتعارض مع ما يمكن ان يسمى حقوق مكتسبة للعاملين حاليا في القطاع العام بمختلف اسلاكها بعد اقرار مشروع الموازنة.

في إطار السعي الى إصلاح بعض الثغرات او تحسين بعض الأمور التي تؤثر على حُسن إدارة المالية العامة او على حجم الإنفاق والإيراد. لا بد ان نشير الى وجود مسائل من شأنها ان تؤثر على انتظام عمل المالية العامة منها مسألة تراكم **المتأخرات** على الدولة

اللبنانية غير المحددة لتاريخه بصورة واضحة. والتي تستوجب مراجعة ومتابعة. وهي ناتجة عن عدم الدفع او عن تخطي الجهات المعنية الاعتمادات الملحوظة لها او عن صدور قوانين جديدة لم تحدد مصادر تمويلها ولم يجرِ العمل على لحظ اعتمادات لتغطيتها في الموازنات السابقة. وبالتالي يقتضي إجراء جردة عن كامل المتأخرات ودراستها وتقديم الاقتراحات العملية بشانها ليصار الى جدولة المدفوعات ذات الصلة وعكسها في أي تقديرات مستقبلية بطريقة ممنهجة. لكي تتكون رؤية واضحة وشفافة عن الإنفاق والعجز المرتقبين.

وما زالت مسألة مراجعة حجم القطاع العام لجهة تخفيضه بعد إعداد التصنيف والتوصيف الوظيفيين الضروريين لتفعيل عمل الإدارة وزيادة إنتاجيتها واعتماد معايير تقييم الاداء. من أهم الأولويات على ان ترافق بتصحيح الرواتب والاجور في القطاع العام في ضور دراسة تأخذ بالاعتبار الموارد المالية للدولة. هذا الى جانب ضرورة إصلاح النظام التقاعدي والمنافع المرتبطة به كما وتعزيز الرقابة المسبقة والمؤخرة على حد سواء ومعالجة مسألة تعليق سداد المستحقات بالعملات الاجنبية.

في ظل الاوضاع المعيشية المتردية والأزمة الراهنة التي باتت تعاني منها شريحة كبيرة جداً من اللبنانيين نتيجة الكوارث المتعددة التي لحقت بالدولة الواحدة تلو الاخرى إن لم نقل بالتوازي والتي ادت الى ارتفاع مخيف في نسبة البطالة وفي اعداد اللبنانيين ضمن الطبقة الفقيرة لا بل ما دون خط الفقر كان لا بد لمشروع موازنة العام ٢٠٢٢ ان يعكس رؤية اقتصادية مبينة على تحويل الاقتصاد من ريعي الى اقتصاد منتج وخلق بيئة حاضنة للاعمال في سبيل تحقيق نمو مستدام وتنمية القطاعات وجذب الاستثمارات إضافة الى ذلك وجوب ان يعكس هذا المشروع رؤية اجتماعية تساعد بقدر المستطاع على معالجة جزء من المشاكل والتخفيف من معاناة الشعب وبالتالي التركيز على توسيع شبكة الأمان الاجتماعي وتحقيق المعالجة الاجتماعية ولا ننسى الحماية الصحية سيما في ضوء ارتفاع فواتير المستشفيات واكلاف الأدوية بعد رفع الدعم عن معظمها. لهذه الأسباب. تم التركيز على الانفاق الصحي والاجتماعي

بالدرجة الأولى وقد جرى زيادة مشروع موازنة وزارة الشؤون الاجتماعية وإضافة ما يزيد عن ١٠٥ مليار ل.ل على المساهمات في مشروع موازنتها.

وقد تم في هذا الاطار زيادة الاعتماد العائد لمخصصات مشروع الرعاية الاجتماعية بـ ٩٩,١٥٠ مليار ل.ل ومخصصات مشاريع الحماية من الإنحراف بـ ٢,٥ مليار ل.ل وحماية الاحداث المعرضين للخطر بـ ٢,٤٧٥ مليار ل.ل كذلك تم رفع اعتمادات الخدمات الانمائية ٦٠٠ مليون.

مع الاشارة الى انه تم اصدار مشروع قرار استحداث فصل جديد للهيئة الوطنية للمخفيين والمفقودين قسراً لحظت لها اعتمادات للمرة الأولى في مشروع الموازنة.

اما فيما خص قوانين البرامج فتم تاجيلها الى سنوات لاحقة في ضوء وضعية المالية العامة الحرجة وامكانيات الخزينة المحدودة من جهة ووجود اعتمادات مدورة بآلاف المليارات منها ما لم يعقد لتاريخه من جهة اخرى.

وهنا نرى ضرورة مراجعة كامل هذه المشاريع ووضعيتها وتحديدها بحسب الاولوية والضرورة لاتخاذ المناسب بشانها.

علماً أن الملحوظ في القوانين السابقة لعام ٢٠٢٢ بلغ حوالي ٧٣٦,١ مليار ل.ل كما أن بعض الادارات لم تطلب حتى رصد الاعتمادات ذات الصلة في مشروع موازنة العام ٢٠٢٢.

هذا وقد تم تضمين مشروع الموازنة سلفة خزينة لزوم مؤسسة كهرباء لبنان بقيمة ٥٢٥٠ مليار ل.ل اضافة الى مبلغ احتياطي لمواجهة تغيرات سعر الصرف. وهنا نشير الى ضرورة معالجة مسألة عجز هذه المؤسسة المستمر واتخاذ الاجراءات اللازمة للحد من الهدر وزيادة الجباية بحيث يتم تفعيل مسالة العدادات الذكية وتطبيقها على الجميع ودراسة موضوع زيادة التعرفة بصورة دقيق بحيث تكون موجهة خصوصاً للشرائح العالية وتكون مراعية للوضع الاجتماعي.

أخذ في عين الاعتبار عند تقدير ارقام الدين العام لسنة ٢٠٢٢ **استمرار تعليق دفع استحقاقات سندات الخزينة بالعملة الاجنبية من اصل وفائدة وبالتالي سوف يتم تأمين الحاجات التمويلية من العملة المحلية المتاحة.**

	القيمة بمليارات الليرات اللبنانية	القيمة بملايين الدولارات الاميركية
اجمالي حجم الدين بالعملة المحلية	103,000	
اجمالي حجم الدين بالعملة الاجنبية		43,781

والجدير ذكره ان وزارة المالية قد نفذت اعتباراً من مشروع موازنة العام ٢٠٢١ ما تضمنته الفقرة أ من نص المادة ٧٦ من القانون رقم ١٤٤ تاريخ ٢٠١٩/٧/٣١ (قانون موازنة العام ٢٠١٩) بحيث تم استحداث فصول ضمن الموازنة العامة للادارات ذات الموازنات الملحقة بعد دمجها ضمن الموازنة العامة بناء للمادة المذكورة وقد تم تعديل جداول الايرادات العامة والنفقات تبعا لذلك وهنا لا بد من لفت النظر الى ضرورة الاسراع في بت المسائل العالقة واصدار المراسيم اللازمة لكي لا يشوب عملية الدمج اي عائق. علماً انه في العام ٢٠٢١ واجهت وزارة المالية مشاكل جمة سيما في ضوء عدم اقرار مشروع الموازنة وعدم استكمال كافة المراحل اللازمة في هذا المجال .

إجراءات أخرى يقتضي أخذها بالاعتبار:

في ما خص عجز الموازنة ، فبالرغم من الزيادة المتوجبة نتيجة ارتفاع الاسعار وحاجات الادارات لا بد من إجراء بعض التحسينات على مستوى الإنفاق إن عبر اعتماد معايير موحدة بينها او عبر إجراء تلزيمات مشتركة تساعد في الحصول على أفضل الأسعار كتلك العائدة للقرطاسية مثلاً كما واجراء دراسات الجدوى اللازمة لاتخاذ القرارات المناسبة قبل تبني أي مشروع او اقتراح بالإضافة الى مراجعات شاملة لمختلف القطاعات لبيان مكامن الضعف والثغرات ومعالجتها او لتحديد كيفية تفعيلها وزيادة إنتاجيتها . وعلى سبيل المثال لا الحصر نذكر ما يتعلق بوضعية المدارس وعددها وأعداد الأساتذة في كل منها وأعداد التلاميذ وكلفة التلميذ في المدارس الرسمية. إذ بحسب إفادة ممثل الإدارة في العام ٢٠٢٠ يمكن ان تصل كلفة التلميذ في المدرسة الرسمية الى ١٨ مليون ل.ل ومتوسطها حوالي ٣,٥ مليون ل.ل وهذا من شأنه ان يؤثر على اعداد المتعاقدين وقرارات إقفال بعض المدارس او دمجها. كما ويجب مراجعة وضعية الأساتذة الملحقين بالادارة الذين يتقاضون راتب استاذ ويعملون في الادارة إضافة الى الحاجة الى المكننة والتطوير في الانظمة وغيرها.

ومن الضروري أيضاً إجراء دراسة شاملة كاملة لكافة السيارات المملوكة من الدولة والمخولين استعمالها سيما انها باتت تصقل كاهل الإدارات والمؤسسات العامة نظراً لارتفاع اسعار المحروقات وقطع الغيار والصيانة والتأمين وكل ما يتعلق بها لذلك. فهذه المسالة باتت من الأولويات ويقتضي بسرعة تأطيرها وتنظيمها.

ناهيك عن مراجعة وضعية المؤسسات التي تم إنشاؤها لهدف معين وكان من المفترض ان تنتهي بعد فترة من الزمن . غير انه تبين بانه ما من أجل لها وبات موظفوها دائمون سواء حققت هدفها وانتهى او حتى لم تحققه ومنها على سبيل المثال مؤسسة اليسار والصندوق المركزي للمهجرين.... فبعض الموظفين يقبضون رواتبهم ولا يقومون بالمهام الملوجين بها نظراً لشلل عمل المؤسسة التي ينتمون إليها وهذا هدر واضح للمال العام. فإما أن يتم إغلاقها او تفعيلها لأن البقاء في الوضع الحالي يخلق ليس فقط هدراً وانما ايضا عدم مساواة بين موظفي القطاع العام.

وفي سياق آخر، نرى ضرورة معالجة المشاكل التي تواجه الهيئات التي تحدث بقوانين ولا يستتبع ذلك صدور المراسيم اللازمة لتفعيلها او الأنظمة المالية والادارية او تعيين مجالس إدارتها.... فيشل عملها ويقتصر إنفاقها على الرواتب والايجارات والنفقات غير المجدية مما يشكل هدراً واضحاً يقتضي معالجته إما بتمكين هذه الجهات ومدها بما يلزم لتحقيق غايتها او بإغلاقها والإستفادة من الخبرات في مكان آخر وهنا لا بد من ان نشير الى المشاكل لدى كل من الهيئة الوطنية لحقوق الانسان وهيئة الاشراف على الانتخابات والهيئة الوطنية لسلامة الغذاء والهيئة العامة للمتاحف التي لا يتقاضى رئيسها اي تعويض منذ سنوات كما هي الحال لرئيس المجلس الوطني للسلامة المرورية.

والجدير ذكره، اهمية معالجة ما يحصل في الادارة العامة والمشاكل المتزايدة التي يواجهها موظف القطاع العام بعد تدهور قدرته الشرائية وانعكاس الوضع المتازم على معيشته ونفقات الاستشفاء والطبابة. من هنا ضرورة تحفيزه وإعطائه املاً بمستقبل أفضل.

كما ونشير الى ال حاجة القصوى الى قاعدة بيانات شاملة وشفافة تُبنى عليها الدراسات وتساعد صانعي القرار على اتخاذ أفضل الخيارات المتاحة. إذ ان أي إجراء إصلاحي يقتضي ان ينطلق من دراسة جدوى تكون مبنية على معلومات دقيقة وشفافة ايا كان موضوعه. من هنا ضرورة توفر قاعدة بيانات مرجعية موحدة شاملة كافة المعنيين بحسب موضوعها كقاعدة بيانات حول جميع موظفي القطاع العام واعدادهم وكافة التفاصيل المهمة. وقاعدة بيانات بكافة المشاريع الاستثمارية التي تقوم بها الدولة وكلفتها ومصدر تمويلها ومراحل انجازها والجهة المنفذة. واخرى تشمل السيارات المملوكة من قبل الدولة ووضعيتها واخرى تتناول املاك الدولة.

وباختصار تتعدد المواضيع التي تستلزم اتخاذ اجراءات بشأنها ولكن تبقى الخطة الاصلاحية الشاملة التي تتناول مختلف القطاعات بصورة تفصيلية ضمن خارطة طريقة واضحة ومحددة المهل اولوية الاولويات لوقف اي انهيار والبدء بالعودة الى الانتظام العام تمهيداً لإعادة ثقة المواطن بدولته والمجتمع الدولي بقدرة وعزم لبنان على التعافي والنهوض مجدداً.

بناءً على ما تقدم،

يعرض هذا التقرير الإيرادات والنفقات الملحوظة في مشروع الموازنة العامة للعام ٢٠٢٢ مقارنة بتلك العائدة لمشروع موازنة العام ٢٠٢١، مع تبيان أهم أسباب الفروقات وأبرز النفقات التي يتشكّل منها هذا المشروع. كما وأبرز المستجدات التي لحقت بمختلف القطاعات في لبنان والتي أدّت إلى تعديل الاعتمادات الملحوظة لها. علماً أنه واجهت المناقشات حول النفقات إشكاليات عدة منها استمرار تغير سعر الصرف وطلب الإدارات اعتمادات نتيجة ارتفاع الأسعار أحياناً دون تحديد أي سعر صرف معتمد لديها بسبب التقلبات فيه. وإعداد هذه الجهات مشاريع موازناتها في أوقات مختلفة اختلف خلالها سعر الصرف إذ منها من أرسل مشروع الموازنة في حينه أي قبل انتهاء المهلة في نهاية شهر أيار ومنها من أرسله في نهاية شهر تموز. علماً أنه تم الأخذ بحاجات الإدارات إلى حد معيَّن مع الاستئناس بنسب أولية أعطيت لكل نفقة. غير أنه ومع ارتفاع سعر صرف الدولار بالعملة المحلية، فإن بعض الإنفاق عرضة للزيادة لعدم إمكانية كفايته، من هنا جاءت ضرورة رفع قيمة احتياطي الموازنة العامة من جهة وزيادة بعض الارقام بأضعاف لكل ادارة لتسيير المرفق العام على نبذات متعددة نذكر منها القرطاسية والمطبوعات وكل ما له علاقة بالاستشفاء.

وللغوص أكثر في محتوى مشروع الموازنة العامة للعام ٢٠٢٢ وأرقامه، نشير أولاً إلى أن إجمالي الإنفاق العام من جاري واستثماري قد بلغ حوالي ٤٩٤١٦,٦ مليار ل.ل. متضمناً اعتماداً بقيمة ٧٦١٧ مليار ل.ل. تسديداً لجزء من الفوائد على سندات الخزينة بعد أن كان ٣١٠٦ مليار ل.ل. عام ٢٠٢١ ويقابل هذا الإنفاق إيرادات موازنة ضريبية وغير ضريبية تم تقديرها بحوالي ٣٩١٥٤ مليار ل.ل.

وقد بلغت تقديرات الفوائد على سندات الخزينة للعام ٢٠٢٢ الملحوظة حوالي ٧٦١٧ مليار ل.ل. مقابل ٣١٠٦ مليار ملحوظ لعام ٢٠٢١. وهنا نشير إلى أنه لم يتم لحظ ما يتعلق بالفوائد على سندات الخزينة بالعملة الأجنبية أسوة بالمعمول به في العام ٢٠٢١. مع التأكيد على أهمية المفاوضات مع الدائنين من أجل إعادة هيكلة الدين العام وعدم استنزاف الاحتياطات بالعملات الأجنبية بموازاة إجراء إعادة هيكلة شاملة للقطاع المصرفي الذي يعاني تعثراً ومشاكل عدة نتيجة الأزمة الاقتصادية والمالية الحادة وفقدان الثقة به.

وبالتالي، يُبيّن الجدول أدناه أرقام مشروع الموازنة العامة لعام ٢٠٢٢ لناحية النفقات والإيرادات والعجز الحاصل، إضافة إلى العجز الأولي المرتقب:

	مشروع موازنة العام ٢٠٢٢ (بالمليار)
النفقات الجارية	٤٧،٢٠٤
منها خدمة الدين	٧،٦١٧
النفقات الاستثمارية	٢،٢١٣
مجموع النفقات	٤٩،٤١٧
الإيرادات	٣٩،١٥٤
العجز المرتقب	١٠،٢٦٣-
فائض/عجز أولي	٢،٦٤٦-
نسبة العجز / النفقات	%٢٠,٧٧

علماً أنه يضاف إلى العجز مبلغ ٥٢٥٠ مليار ل.ل. يمثل سقف سلفة الخزينة المجاز إعطاؤها خلال العام ٢٠٢٢ لمؤسسة كهرباء لبنان ليصبح ١٥٥١٣ مليار ل.ل. وهنا لا بد من أن نشير إلى أن هذا المشروع تضمّن إجراءات لتشجيع استعمال الطاقة البديلة ومنها تخفيض الضرائب والرسوم على بعض المعدات المتعلقة بها، غير أنه لا بد من التركيز على ضرورة مراجعة التعرفة دون أن يؤثر ذلك على ذوي الدخل المحدود كما سبق وذكر.

وهنا لا بد من الاشارة في ما خص النفقات الاستثمارية المحدودة في هذا المشروع بأنه سيعول فيها على التمويل الخارجي بصورة رئيسية.

وبالتالي، بعد مقارنة **الإيرادات والنفقات** في مشروع الموازنة العامة للعام ٢٠٢٢ بلغ عجز الموازنة حوالي **١٠٢٦٣ مليار** ل.ل. مقابل **٥٣٥١ مليار** ل.ل. في مشروع موازنة العام ٢٠٢١ أي بارتفاع بحوالي **٤٩١٢ مليار** ل.ل. وقد شكّل نسبة **٢٠,٧٦ %** من إجمالي

النفقات للعام ٢٠٢٢ مقارنة بـ ٢٨,٥% من إجمالي النفقات العامة للعام ٢٠٢١ (في حال عدم احتساب سلفة خزينة كهرباء لبنان)

I- في النفقات المقدرة للعام ٢٠٢٢

إن ارتفاع الأسعار نتيجة تدهور سعر صرف الليرة لم يقابله زيادة في الرواتب والأجور مما أدى إلى انهيار القدرة الشرائية لموظفي القطاع العام وكذلك إلى انخفاض حجم كتلة الرواتب والأجور وملحقاتها بالنسبة إلى إجمالي النفقات بالرغم من لحظ الاعتمادات العائدة لبدل النقل المؤقت من ٨٠٠٠ ل.ل. إلى ٦٤٠٠٠ ل.ل.. وقد شكلت الاعتمادات في البند ١٣ في مشروع موازنة العام ٢٠٢٢ ما نسبته ١٣,٨ % من إجمالي الإنفاق دون مساهمات الرواتب للمؤسسات العامة بعد ان كان ٢٧% عام ٢٠٢١.غير أنه مقابل ذلك، فقد أثر ارتفاع الدولار فقط على رواتب السلك الخارجي الذي يقبض بالعملة الاجنبية بحيث اضطرت وزارة المالية الى رفع اعتمادات رواتب البعثات في الخارج مع التعويضات حوالي ١٢٨٤ مليار عما تم تقريره سابقاً من ضمنها زيادة للملحقين الاقتصاديين بأكثر من ٥٠ مليار وضعت بصورة أولية لحين التقرير في وضعهم وفي عقودهم التي تخطت رواتب السفراء أحيانا. وقد بلغت الزيادات لوزارة الخارجية والمغتربين الناتجة مباشرة عن ارتفاع سعر صرف الدولار حوالي ١٥٠٠ مليار.

وتجدر الاشارة الى انه جرى دعم المنافع الاجتماعية وذلك بلحظ مساعدة اجتماعية لموظفي الادارات العامة توازي قيمة أساس الراتب ضمن شروط معينة ونصف راتب للمتقاعدين، كذلك نفقات الاستشفاء والأدوية والمنح المدرسية بحيث بلغ إجمالي البندين ١٣ و١٥ ٢١٢٤١ل.ل. ما نسبته ٤٢,٩%. من إجمالي الإنفاق مقابل ٩٧٩٧ مليار عام ٢٠٢١ اي ٥٢,١٨%. وكالعادة لم يبق إلّا هامش ضيّق للتحرك للنفقات الاستثمارية.

وتضاف إلى هذه المسألة إشكالية الفوائد المستحقة على القروض وسندات الخزينة الداخلية والخارجية سيما بعد تعليق سداد المستحقات بالعملة الأجنبية .وقد واجهت عملية اعداد الموازنة على مر السنين مشكلة عدم المرونة وضيق هامش التحرك. خاصة وان الاعتمادات التي كان من المفترض لحظها لهذه الغاية كانت في تزايد مستمر وبقيم كبيرة حدت من امكانية التوجه في الانفاق نحو قطاعات عديدة ودعمها كما يجب. ونشير مجدداً إلى عدم لحظ في مشروع موازنة العام ٢٠٢٢ استحقاقات الفوائد على سندات الخزينة بالعملة الأجنبية.

ويبين الجدول أدناه التغيرات اللاحقة بها خلال الأعوام المنصرمة.

	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
فوائد بالعملة المحلية داخلية	٤٢٥١	٤٧٩١	٥١٨٧	٥٠٤٦	١٠٦١	٢٩٨٦	٦٤١٧
فوائد بالعملة الأجنبية خارجية	٢٤٣٦	٢٣٠٩	٣٠٢٧	٣٢٦٦	٣٦٣٣	١٢٠	١٢٠٠
المجموع:	٦٦٨٧	٧١٠٠	٨٢١٤	٨٣١٢	٤٦٩٤	٣١٠٦	٧٦١٧

إضافة إلى ذلك، فقد تم زيادة ١٩٩,٨ مليار ل.ل. على الاعتمادات الملحوظة في باب النفقات المشتركة والمخصصة لمعاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة، بحيث قُدرت بـ ٣٦٢٠ مليار ل.ل. للعام ٢٠٢٢ مقابل ٣٤٢٠,٢ مليار ل.ل. ملحوظ في مشروع موازنة العام ٢٠٢١.

كما أنه، ولتدارك مسألة تغير سعر صرف الدولار وآثاره، تم زيادة احتياطي الموازنة بحوالي ٨٢١٣,٧ مليار ل.ل. ليصبح ٩٤١٠,١ مليار كما أنه تم تخصيص ٥٢٥٠ مليار لزوم دعم المحروقات بعض الاعتمادات للاكتتابات والزيادة المتوقعة في رأسمال بنوك دولية بقيمة ١٤,٢. مليار ل.ل. ، إضافة إلى تخصيص ٤٥٠ مليار ل.ل. في الاحتياطي لغايات اجتماعية، وزعت كالتالي:

١٥٠ مليار ل.ل.	لمساعدة الاسر الأكثر حاجة
٢٠٠ مليار ل.ل.	لمعالجة الأوضاع المستجدة بفعل فيروس كورونا
١٠٠ مليار ل.ل.	لتوزيع مساعدات الترميم على المتضررين جراء انفجار مرفأ بيروت

ويبيّن الرسم البياني أدناه، توزيع نفقات الموازنة العامة وحصة كل منها من إجمالي النفقات العامة

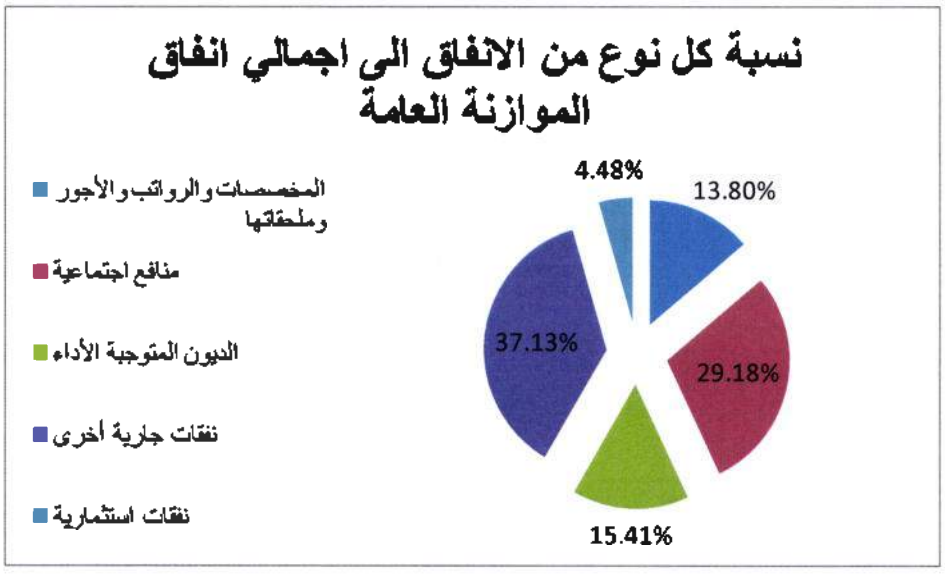

وبالتالي فقد بلغت النفقات الجارية في مشروع موازنة العام ٢٠٢٢ حوالي ٤٧٢٠٣,٩ مليار ل.ل. وقد شكلت نسبة ٩٥,٥٢. % من إجمالي النفقات تاركة فقط ٤,٤٨.% للنفقات الاستثمارية من إجمالي النفقات في مشروع موازنة العام ٢٠٢٢.

أما من حيث **النفقات الاستثمارية**، فقد بلغت اعتماداتها حوالي ٢٢١٢,٧مليار ل.ل. أي بـ زيادة ١٢٥٦,٦ مليار. عن تلك الملحوظة العام المنصرم دون لحظ أي اعتماد لقوانين البرامج للعام ٢٠٢٢ بعد أن كان ملحوظاً ١٩,١٢. مليار ل.ل. في عام ٢٠٢١ ضمن الموازنة العامة.

وبالتالي بلغت نفقات الموازنة العامة في هذا المشروع ٤٩٤١٦,٦ مليار ل.ل. مقابل ١٨٧٧٧,٥٦ مليار ل.ل. لعام ٢٠٢١ اي بارتفاع بحوالي ٣٠٦٣٩ مليار. أما مقارنة النفقات العامة لعام ٢٠٢٢ بدون النفقات المشتركة والاحتياطي (٢٧٢٠٩,٥. مليار) مع مشروع موازنة العام ٢٠٢١ المرسل إلى رئاسة الجمهورية (١١٠٥٤,٨ مليار ل.ل.)، فتظهر زيادة بحوالي ١٦١٥٤,٧ مليار .

ومرد هذا الفرق في اجمالي النفقات بالدرجة الأولى الى رفع اعتمادات احتياطي الموازنة العامة بحوالي ٨٢١٣,٧ مليار ل.ل. لمواجهة ضبابية المرحلة وعدم ثبات سعر صرف الدولار وتداعياته على الانفاق المرتبط بهذه العملة إلى حد ما وارتفاع الأسعار وتدهور قيمة الليرة اللبنانية، وكذلك تقدير خدمة الدين بالعملة الاجنبية (القروض) على أساس سعر صرف ٢٠٠٠٠ ل.ل. للدولار الواحد اضافة إلى تضمين مساعدة اجتماعية وزيادة في بدل النقل كما ولحظ ١٨٠٠ مليار ل.ل. لتسديد كلفة دعم المحروقات العائدة للعام المنصرم ، كذلك ما نتج عن تغير سعر الصرف من زيادة في نفقات السلك الخارجي (١٤٨٥,٥ مليار)

ويبين الرسم البياني التالي نسبة كل بند من بنود النفقات الجارية ،التي تشكل الحصة الاكبر، الى اجمالي النفقات العامة في مشروع موازنة العام ٢٠٢٢:

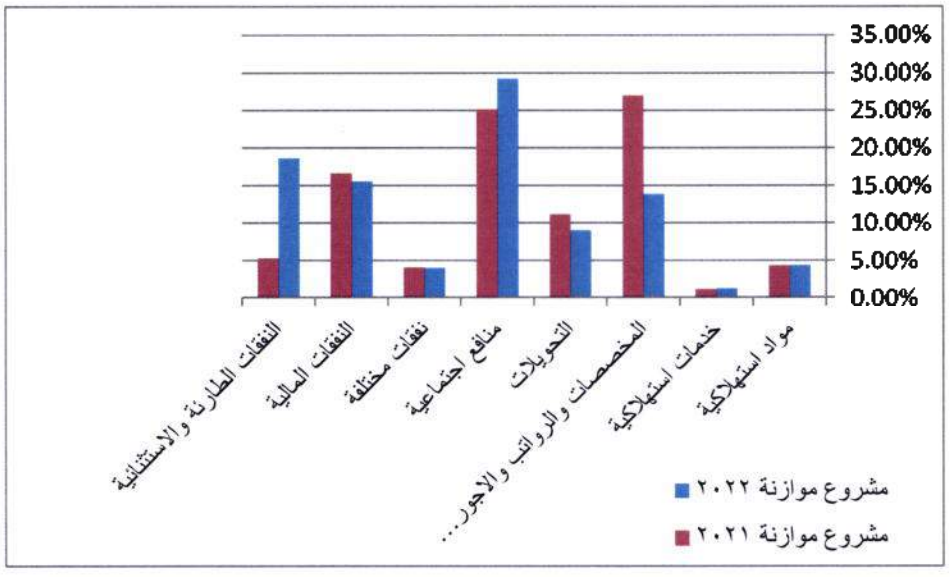

أ- أبرز الزيادات في النفقات الجارية والاستثمارية الملحوظة في مشروع موازنة العام 2022 موزعة على القطاعات:

في القطاع الصحي:

١) زيادة الإعتمادات العائدة للأدوية في مشروع موازنة وزارة الصحة العامة بقيمة ٣٩٧,٨٩ مليار ل.ل. لتصبح ٦٢٢,٨٩ مليار ل.ل. في العام 2022 بعد ان كانت ٢٢٥ مليار عام ٢٠٢١.

٢) تضمين مشروع الموازنة اعتمادات للأدوية موزعة كالتالي: ٢٩١,٨ مليار للجيش، ١٥٥,٤ مليار للمديرية العامة لقوى الأمن الداخلي، ١٦ مليار للأمن العام، ٩ مليار لادارة الجمارك، ١١,١٢ مليار لأمن الدولة و ٦,٢٦ مليار لوزارة الشؤون الإجتماعية.

٣) زيادة الاعتمادات العائدة لنفقات الاستشفاء في القطاعين العام والخاص في مشروع موازنة وزارة الصحة العامة بقيمة ١١٨٢ مليار ل.ل. لتصبح ١٧٨٢ مليار ل.ل. وذلك لوجود عجز سنوي على هذه النبذة.

٤) زيادة الاعتمادات الملحوظة في مشروع موازنة العام ٢٠٢٢ في ما خص نفقات المعالجة في المستشفيات كالتالي: 655.35 مليار للجيش، ٣١٥ مليار للمديرية العامة لقوى الأمن الداخلي، ٥٥,٥ مليار للأمن العام، ٢١,١ مليار لإدارة الجمارك و١٨,٦مليار للمديرية العامة لأمن الدولة.

٥) زيادة الاعتمادات الملحوظة في مشروع موازنة العام ٢٠٢٢ في ما خص نفقات المعالجة في المراكز الطبية المختلفة كالتالي: ١٢ مليار للجيش، ٤٢ مليار للمديرية العامة لقوى الأمن الداخلي، ٤,٨ مليار لإدارة الجمارك، ٥,٧ مليار للأمن العام و٣,٧٥٦ مليار للمديرية العامة لأمن الدولة

٦) زيادة ٨٨٢ مليار ل.ل. على الإعتماد المخصص لتعاونية موظفي الدولة ليصبح ١١٩٨,٧مليار ل.ل. وذلك بعد رفع الدعم عن الأدوية وارتفاع كلفة الإستشفاء.

٧) تضمين مشروع موازنة وزارة الصحة العامة للعام ٢٠٢٢ اعتماداً بقيمة ١,٧٣٢ مليار ل.ل. كما كان ملحوظاً في العام ٢٠٢١ لزوم برنامج التلقيح بما فيه لقاحات الكلَب والحج والحمى الصفراء ولسعة الأفاعي والعقارب وعدوى الكبد.

٨) تضمين مشروع موازنة وزارة الصحة العامة اعتماد بقيمة ٥١٣,٥ مليون ل.ل. لبرنامج الترصد الوبائي و٧٥ مليون ل.ل. لمصح الوليد في سوريا لمعالجة مرضى الجذام.

٩) زيادة الاعتماد المخصص لبرامج مشتركة مع اليونسيف بما فيها شراء ادوية اساسية ولقاحات واللقاحات المستجدة ومستلزمات ليصبح الإعتماد ١٥ مليار بعد ان كان ١٠ مليار عام ٢٠٢١

١٠) تضمين مشروع موازنة وزارة الصحة مساهمة لتفعيل وتجديد المستشفيات الحكومية وتأهيل العاملين فيها بقيمة ١٥ مليار.

في القطاع التربوي:

١) تضمين مشروع موازنة المديرية العامة للتعليم المهني والتقني اعتماد بقيمة ٧٧,١٧٨ مليون ل.ل. لإيجارات مدارس وصيانتها وذلك لقيام الإدارة باستئجار مدرستي بشري الفنية (٤١ مليون ل.ل.) وبريتال الفنية (٢٧ مليون ل.ل.) إضافة إلى إيجار مكاتب الدائرة الإقليمية في زحلة (٨,٥ مليون ل.ل.)

٢) زيادة الإعتماد المخصص لدعم صناديق المدارس الرسمية في مشروع موازنة **وزارة التربية والتعليم العالي** بقيمة ٤,٣ مليار ل.ل. ليصبح ٥٠ مليار ل.ل. مقارنة مع ٤٥,٧ مليار ل.ل. عام ٢٠٢١ وذلك لبدل اعفاء التلامذة من رسوم الأهل بسبب زيادة عدد الطلاب في المدارس الرسمية.

٣) تضمين مشروع موازنة **وزارة التربية والتعليم العالي** اعتماد بقيمة ٩٠ مليار ل.ل. كمساهمة للمدارس المجانية.

٤) زيادة ٥,٢ مليار على نبذة مطبوعات لتصبح ٥,٨٥ مليار ل.ل. لزوم اجراء مطبوعات للإمتحانات الرسمية في **وزارة التربية والتعليم العالي-المديرية العامة للتربية.**

٥) زيادة ٢٠ مليار ل.ل. لرواتب المتعاقدين في **المديرية العامة للتعليم المهني والتقني** بسبب زيادة أجرة الساعة حسب التصنيف (إذ يتم تصنيف المتعاقدين من فئة الى فئة اعلى كل ثلاثة او خمسة سنوات تدريس فعلية) وزيادة عدد الطلاب.

٦) اضافة اعتماد بقيمة ١١,٢٥ مليار ل.ل. كمساهمة **لمجلس الإنماء والإعمار** لمشروع تشغيل و صيانة مدينة الرئيس رفيق الحريري الجامعية في الحدث ضمن موازنة وزارة التربية والتعليم العالي بعد أن كانت تلحظ ضمن قانون برنامج انتهت مدته في العام ٢٠١٩.

٧) اضافة اعتماد بقيمة ١,١٨١ مليار ل.ل. لشراء حقوق استعمال برامج وأنظمة المايكروسوفت في مشروع **موازنة وزارة التربية والتعليم العالي.**

٨) زيادة ١٠ مليار ل.ل. لصندوق تعاضد الأساتذة الجامعيين (من ضمنها ٦,٥ مليار لنفقات المعالجة في المستشفيات و ٣,٢ مليار تقديمات مرض واومة)

٩) زيادة ١,٣ مليار على نبذة صيانة ابنية ادارية ليصبح الإعتماد ٢,٧ مليار بعد ان كان ١,٣٩٨ مليار في موازنة ٢٠٢١ وذلك لتأمين اعمال النظافة والصيانة والتشغيل لمبنى وزارة التربية والتعليم العالي المركزي.

في القطاع الأمني:

١) زيادة نفقات التغذية في مشروع موازنة **وزارة الدفاع الوطني – الجيش** بقيمة ٥٣ مليار ل.ل. ليصبح الاعتماد ١٣٨ مليار ل.ل. بعد أن كان ٨٥ مليار ل.ل. عام ٢٠٢١ وذلك بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية كما وزيادة ٢٥,٧٣ مليار لقوى الأمن الداخلي والسجون و ٧٥٠مليون للأمن العام

٢) زيادة الرواتب نتيجة التدرج والترقية في مشروع موازنة **الجيش** بقيمة ١٩,٥ مليار ل.ل. وفي المديرية العامة للجمارك بقيمة ١٧,٩٣٦ مليار ل.ل.

٣) زيادة ٤١,٥ مليار ل.ل. على التقديمات المدرسية العائدة **لقوى الأمن الداخلي والسجون** (منها ١٣ مليار لزوم المتقاعدين). كما وزيادة ٩,١٢٥ مليار ل.ل. على التقديمات المدرسية العائدة للأمن العام و ٢,٤ مليار لأمن الدولة و٤,٢٥ مليار **لادارة الجمارك** وحوالي ١٠٥ مليار للجيش شمل جزء منها المتقاعدين ضمن نسبة معينة.

٤) زيادة المطبوعات **للأمن العام** حوالي ٢٧ مليار من ضمنها ٢١,٩٦٥ مليار لتحقيق مليون جواز سفر لبناني مع متمماته.

٥) تضمين مشروع موازنة وزارة المالية **– ادارة الجمارك** اعتماد بقيمة ٤٨٠,٩٦ مليار ل.ل. على نبذة تجهيزات أخرى وذلك على سبيل الاحتياط لشراء سكانر لمراقبة الحاويات والبضائع والمركبات في المرافق الحدودية اللبنانية

في القطاع القضائي:

٦) زيادة إيجارات مكاتب وصيانتها في **المحاكم العدلية** بقيمة ٢٠ مليون ل.ل. ليصبح الاعتماد للعام ٢٠٢٢ ٦١٧ مليون ل.ل. بعد أن كان ٥٩٧ مليون ل.ل. في موازنة ٢٠٢١.

٧) تضمين مشروع موازنة **المحاكم العدلية** اعتماد بقيمة ٧٢٠ مليون ل.ل على نبذة بدلات أتعاب وذلك لدفع بدلات أتعاب الأطباء الشرعيين والشهود والترجمة.

٨) تضمين مشروع موازنة **وزارة العدل – الإدارة المركزية** اعتماد بقيمة ١١,٤ مليار ل.ل. لاشتراكات ومساهمات الدولة في صناديق التعاضد وموزع كالتالي: ١٠,٨ مليار ل.ل. لصندوق تعاضد القضاة و٦٠٠ مليون ل.ل. لصندوق تعاضد المساعدين القضائيين.

في القطاع الاقتصادي:

١) زيادة ٧٠ مليار ل.ل. في مشروع موازنة وزارة **الاقتصاد والتجارة** للعام ٢٠٢٢ وذلك ثمن شراء القمح والشعير ليصبح الإعتماد ١٢٠ مليار ل.ل. مقابل ٥٠مليار ل.ل. كان ملحوظاً عام ٢٠٢١.

٢) تضمين مشروع موازنة رئاسة مجلس الوزراء اعتماد بقيمة ٤,٧مليار ل.ل. كمساهمة للمؤسسة العامة **لتشجيع الاستثمارات (إيدال)**. بالإضافة الى ٣٠ مليار ل.ل. تخصص لموازنة برنامج تنمية الصادرات الزراعية Agri Plus.

٣) لحظ اعتماد بقيمة 70 مليار ل.ل. في مشروع **موازنة وزارة المالية** لدعم فوائد القروض الإستثمارية، زراعية، صناعية، سياحية وتكنولوجية ومعلوماتية وبيئية وهوامش الأرباح.

في القطاع الثقافي:

١) تضمين مشروع موازنة وزارة الثقافة للعام ٢٠٢٢ مساهمة **للمعهد الوطني العالي للموسيقى – الكونسرفتوار** بقيمة ٢٢,٣٦٧,٦٩٠,٠٠٠ ل.ل. ولكل من **الهيئة العامة للمتاحف** (١٤٦,١ مليون ل.ل.) **والمكتبة الوطنية** (٩٥٦ مليون ل.ل.)

٢) اضافة اعتماد **للمديرية العامة للثقافة** بقيمة ٢ مليار ل.ل. على نبذة استملاكات وذلك لدفع بدل استملاك في منطقة عرقة الأثرية كما وزيادة الإعتماد لصيانة ابنية متخصصة بقيمة ١,٤ مليار ل.ل. ليصبح ٢,٩ مليار ل.ل. في العام ٢٠٢٢.

٣) زيادة الإعتماد المخصص لصيانة وتشغيل قصر الأونيسكو في **مشروع موازنة وزارة الثقافة** بما فيه التنظيفات والمحروقات والزيوت وسائر النفقات المتعلقة به ليصبح ١,٥ مليار ل.ل. في العام ٢٠٢٢

في القطاع البيئي:

١) لحظ ٢٤,٧٤٩,٨٦٢,٠٠٠ ل.ل. ضمن مشروع الموازنة العائد **لنفقات وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية** والمخصص لتشغيل وصيانة معامل معالجة النفايات الصلبة استناداً إلى قرار مجلس الوزراء رقم ١٣٣ الصادر في ٢٠١٦/٣/١٧ الذي عُدّل بموجبه القرار رقم ٧٥ تاريخ ٢٠١٤/٥/٢٢ ليشمل نفقات تشغيل وصيانة معامل معالجة النفايات الصلبة في اتحاد بلديات الشوف – السويجاني والذي صدر بشأنه قرار جديد جرى بموجبه التمديد (قرار رقم ٥٣ تاريخ ٢٠١٦/٨/٢٥).

٢) تضمين مشروع موازنة وزارة البيئة مساهمة بقيمة ١,٢ مليار ل.ل. تعود للمحميات الطبيعية (١٧ محمية) والأندية والجمعيات والهيئات ذات الصلة للعام ٢٠٢٢.

في القطاع الاجتماعي:

١) زيادة حوالي ٤٧٠,٤٥ مليار ل.ل على مساهمة **الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي** للعام ٢٠٢٢ دون الاشتراكات لتصبح ٩٣٧,٠٩٦,٢٨٦,٠٠٠ ل.ل مقابل ٤٦٦,٦٤٠,٩١٦,٠٠٠ ل.ل. عام ٢٠٢١ بسبب لحظ جزء من القسط المتوجب والمذكور في قانون موازنة العام ٢٠١٩ والبالغ ٣١٢,١ مليار ل.ل. كما تضمنت هذه المساهمة ٢٠ مليار ل.ل. لزوم تغطية جزء من عجز الضمان الاختياري كما في العام المنصرم. وقد بلغت الاشتراكات ٥٣,١٥٥ مليار ل.ل. للعام ٢٠٢٢.

٢) تضمين مشروع موازنة **وزارة الشؤون الاجتماعية** للعام ٢٠٢٢ اعتماد قدره ٧٩,٨٥٢ مليار ل.ل. للمساهمات داخل القطاع العام مقابل ٧٨,٩٦٢ مليار ل.ل. إضافة إلى لحظ ٤٠ مليار ل.ل. للمؤسسة العامة للإسكان.

ومن ضمن هذه المساهمات مخصصات مشروع تأمين حقوق المعوقين (٢٩ مليار ل.ل.) مخصصات للمركز النموذجي للمعوقين (٤٠٠ مليون ل.ل.). إضافة إلى مخصصات البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً ٦,٥٧ مليار ل.ل. في سبيل تفعيل شبكات الأمان الاجتماعية وإرساء العدالة في تقديم المساعدات للأسر اللبنانية الأكثر حاجة التي تعاني من الفقر المدقع، والبرنامج الوطني لمكافحة التسول (١١٠مليون ل.ل.) ومخصصات مراكز الخدمات الإنمائية ٣٩ مليار ل.ل. ويبلغ عدد المراكز حوالي ٢٣٠ مركزاً منتشراً على كامل الأراضي اللبنانية.

زد على ذلك، فقد تم لحظ اعتماد بمبلغ إجمالي قدره ٢٩٦,١٤٥ مليار ل.ل. للعام ٢٠٢٢ كمساهمات لغير القطاع العام مقابل ١٩١,٦٤٥ مليار ل.ل. ملحوظ لعام ٢٠٢١. علماً أن هذا الاعتماد خصص لتغطية كلفة عدة مشاريع، منها مشاريع الحماية من الانحراف والرعاية المتخصصة ٧,٥ مليار ل.ل. ومخصصات مشاريع حماية الأحداث المعرضين للخطر ٧,٤٢٥مليار ل.ل. إضافة إلى الرعاية الاجتماعية ٢٦٤,٤ مليار ل.ل. (وهي تشمل تعليم، تدريب أيتام وأولاد ذوي حالات اجتماعية صعبة، فتيات منحرفات وقابلات للانحراف، تعليم مهني خارجي للأيتام المعوزين، إيواء ورعاية الأطفال الرضّع وإيواء ورعاية العجزة، حماية الأحداث. إضافة إلى مؤسسة رعاية المعوقين (رعاية وتعليم وتدريب وتأهيل الأشخاص المعوقين أكاديمياً داخلي وخارجي)) ولمشاريع اجتماعية وصحية بالاشتراك مع الجمعيات الأهلية (١٦,١ مليار ل.ل.) و ٢٥٠ مليون ل.ل. لجمعية أم النور التي تُعنى بمعالجة المدمنين.

وهنا لا بد من الإشارة إلى ضرورة صدور مرسوم الآلية المنصوص عنه في نص المادة ٥٨ من قانون موازنة العام ٢٠١٧ بالنسبة للمساهمات والمساعدات لغير القطاع العامة لكافة الادارات العامة التي يلحظ في موازناتها هذا النوع من الانفاق.

٣) زيادة اشتراكات ومساهمات الدولة في **صندوق تعاضد النواب** بقيمة ٨,٠٥ مليار ل.ل. ليصبح الإعتماد ٢٢ مليار ل.ل. في مشروع موازنة ٢٠٢٢ كما وزيادة ٢ مليار ل.ل. **لصندوق تعاضد قضاة المحاكم الشرعية المذهبية** ليصبح الإعتماد ٧,٦٣٤ مليار ل.ل.

٤) تضمين مشروع موازنة وزارة الداخلية والبلديات اعتماد **للصندوق التعاوني للمختارين** بقيمة ١٢ مليار اي بزيادة ١١,١٦٩ مليار ل.ل. (بعد ان كان ٨٣١ مليون في مشروع موازنة العام ٢٠٢١) وذلك لتغطية مؤمنات نهاية الخدمة عن ولاية ٢٠١٠/٢٠١٦ وعن ولاية ٢٠١٦/٢٠٢٠ بالإضافة إلى الخدمات الأخرى والحاجة لتنفيذ طبعة جديدة من طابع المختار.

٥) تضمين مشروع موازنة **وزارة المالية** اعتماد بقيمة ٦٠٠ مليار ل.ل. منها لتسديد سلفة خزينة المعطاة لوزارة المالية بموجب المرسوم رقم ٨١١٨ تاريخ ٢٠٢١/٨/٢٥ من اجل اعطاء مساعدة إجتماعية طارئة لجميع موظفي الادارة العامة مهما كانت مسمياتهم الوظيفية والمتقاعدين الذين يستفيدون من معاش تقاعدي بما يساوي اساس الراتب الشهري وذلك بلحظ مساعدة اجتماعية لموظفي الادارات العامة توازي قيمة أساس الراتب ضمن شروط معينة ونصف راتب للمتقاعدين دون أية زيادات مهما كان نوعها او تسميتها.

٦) لحظ اعتمادات كمساعدة اجتماعية تعادل أساس الراتب لكافة الادارات العامة

في قطاع الكهرباء والمياه والنفط والغاز وباقي القطاعات:

١) تضمين مشروع موازنة وزارة الطاقة والمياه مساهمة بمبلغ قدره ٧,٥٧١,٢١٦,٠٠٠ ل.ل. **لهيئة إدارة قطاع البترول** للعام ٢٠٢٢.

٢) تحديد سلفة خزينة لصالح **مؤسسة كهرباء لبنان** بقيمة ٥٢٥٠ مليار مقابل ١٥٠٠ مليار لعام ٢٠٢١.

٣) تضمين باب احتياطي الموازنة اعتماد بقيمة ٥٢٥٠ مليار ل.ل. لمواجهة تغير سعر الصرف في اطار دعم المحروقات .

٤) زيادة المساهمة المخصصة لمنشآت النفط في طرابلس والزهراني بقيمة ٦,٩ مليار ل.ل. لتصبح ١٥ مليار ل.ل. مقابل ٨,١ مليار ملحوظ في مشروع موازنة العام ٢٠٢١ وذلك لإعادة بناء الخزانات.

٥) تضمين مشروع موازنة المديرية العامة للنفط اعتماد بقيمة ١,٥٧ مليار ل.ل لنفقات دروس واستشارات ومراقبة مختلفة وذلك لإجراء دراسة لتقدير ثروة الهيدروكربون المحتملة في البرّ اللبناني ومياهه الإقليمية.

٦) تضمين مشروع موازنة وزارة المالية اعتماد بحوالي ١٨٠٠ مليار ل.ل. لدعم المحروقات من بنزين ومازوت وغاز منزلي وصيانة معامل الكهرباء.

٧) تضمين مشروع موازنة وزارة الأشغال العامة والنقل-المديرية العامة للطيران المدني مبلغ ٩٠٠ مليون ل.ل. لزوم شراء بطاقات ممغنطة.

٨) زيادة ٦٥,٤٤ مليار ل.ل. على الإعتمادات المخصصة لصيانة الطرق في مشروع موازنة وزارة الأشغال العامة والنقل – المديرية العامة للطرق والمباني والمديريات الاقليمية ليصبح ١٨٤,٨٤ مليار ل.ل. بعد ان كانت ١١٩,٤ مليار ل.ل. لعام ٢٠٢١. كما وزيادة الإعتمادات المخصصة لصيانة الأبنية الإدارية بقيمة ١٠٥,٣ مليار ل.ل. ليصبح الإعتماد ١٠٨ مليار ل.ل.

٩) مضاعفة الاعتمادات العائدة للمحروقات والزيوت للمولدات في مشاريع موازنات كافة الادارات العامة (٢٠ ضعف ما لحظ عام ٢٠٢٠)

١٠) زيادة ٢٤,٦ مليار ل.ل. للمديرية العامة للطيران المدني على نبذة تجهيزات فنية متخصصة ليصبح الاعتماد ٢٦,٦ مليار وذلك للتجهيزات الامنية والاجهزة الملاحية والرادارات ورادار الطقس وقطع الغيار والاجهزة الملحقة.

في قطاع الاتصالات:

١) تضمين مشروع **موازنة وزارة الاتصالات** للعام ٢٠٢٢ اعتماد إجمالي بقيمة ٧٦٥,٦٩٨ مليار ل.ل. لزوم **هيئة أوجيرو** وقد توزع بين مساهمة للرواتب والأجور وصيانة أخرى وتجهيزات اخرى ضمن **المديرية العامة للاستثمار وصيانة الإتصالات والمديرية العامة لإنشاء وتجهيز الاتصالات**. كما وتضمن هذا الإعتماد تسديد سلفة الخزينة بقيمة ٢٠ مليار المعطاة لهيئة اوجيرو بموجب المرسوم ٨١٨٠ تاريخ ٢٠٢١/٨/٣٠ لتأمين المازوت والمحروقات والمستلزمات الأساسية للتشغيل.

٢) لحظ مساهمة **للهيئة المنظمة للاتصالات** بقيمة ٥,٠٨٧ مليار ل.ل. ضمن موازنة وزارة الاتصالات.

٣) زيادة ٢٠ مليار ل.ل. على نبذة انشاءات **اخرى للمديرية العامة لإنشاء وتجهيز الاتصالات** وذلك لإنشاء كابل اوروبا بين لبنان وقبرص حتى يحل محل كابل قدموس ولتوسعة شبكة الألياف الضوئية في بعض المناطق.

وقد بلغت اعتمادات **الجزء الثاني "أ"** في هذا المشروع حوالي **٢٢١٢,٧١٤ مليار** ل.ل. للعام٢٠٢٢ مقارنة مع **٩٣٧,٠١٩ مليار** ل.ل. لحظ في مشروع موازنة العام ٢٠٢١ ، كما لم تلحظ اعتمادات **للجزء الثاني "ب"** العائدة لقوانين البرامج في مشروع الموازنة العامة بعد ان كانت بقيمة **١٩,١٢١ مليار** ل.ل. في مشروع موازنة العام ٢٠٢١، بحيث شكلت نسبة النفقات الاستثمارية المقدرة من إجمالي النفقات العامة حوالي **٤,٤٨%** في العام ٢٠٢٢ مقارنة مع **٥,٠٩%** في عام ٢٠٢١.

بناءً على ما تقدم، نلاحظ ارتفاعاً في **النفقات الاستثمارية** للعام ٢٠٢٢ بحوال**١٢٥٦,٥٧٢ مليار** ل.ل. أي ما نسبته حوالي**١٣١,٤٢%** عما رصد في مشروع موازنة العام ٢٠٢١ للغاية نفسها.

وقد لحظ اعتماد ضمن **موازنة مجلس الإنماء والاعمار** عائد للتمويل المحلي الذي يشكل مساهمة الدولة في المشاريع الممولة خارجياً بما فيها الاستملاكات المنفذة بواسطة مجلس الإنماء والاعمار والغير مشمولة بقانون الاستملاك، وبلغ **٦٠ مليار** ل.ل. للعام ٢٠٢٢ مقارنة مع **١٠ مليار** ل.ل. ملحوظ في مشروع موازنة العام ٢٠٢١.

وقد تضمن مشروع موازنة العام ٢٠٢٢ تسديد جزء من المتأخرات والمترتبات على الدولة اللبنانية، نذكر:

١) احتساب تعويض النقل المؤقت لكافة الإدارات (بدل يومي بقيمة ٦٤٠٠٠ ل.ل. عن كل يوم حضور) وقد بلغ ٤٩٠,٥٧ مليار ل.ل.

٢) تضمين مشروع موازنة **وزارة المالية** مبلغ ٥٠ مليار ل.ل. لتسديد فوائد عن استرداد الضرائب والرسوم مقابل نفس الاعتماد الملحوظ في قانون موازنة العام ٢٠٢١. بالإضافة الى اعتماد بقيمة ٢٥ مليار ل.ل. **لصندوق المساعدات المتعلق بالايجارات** لزوم تغطية جزء من كلفة تنفيذ القانون النافذ حكماً رقم ٢٠١٧/٢ (تعديل قانون الإيجارات).

ب- خدمة الدين وتسديد المترتبات:

بلغت **خدمة الدين العام** في مشروع موازنة العام ٢٠٢٢ ٧٦١٧ مليار ل.ل. مقابل اعتماد بمبلغ قدره ٣١٠٦,٠٧ مليار ليرة في مشروع موازنة العام ٢٠٢١ و ٨٣١٢ مليار ل.ل. في مشروع موازنة العام ٢٠٢٠، بحيث بلغت مستحقات الفوائد على سندات الخزينة الداخلية ٦٤١٧ مليار ل.ل. بعد أن كانت ٢٩٨٦,٠٧ مليار ل.ل. في العام ٢٠٢١ أي بزيادة قدرها ٣٤٣١ مليار ل.ل. مقابل زيادة ايضا في الفوائد على سندات الخزينة الخارجية والقروض بقيمة ١٠٨٠ مليار ل.ل. لتصبح ١٢٠٠ مليار ل.ل. بعد ان كانت ١٢٠ مليار ل.ل.

وهنا نشير مجددا الى احتساب الفوائد على القروض بالعملة الاجنبية على سعر صرف ٢٠٠٠٠ ل.ل. للدولار الواحد ما أدى الى الزيادة المذكورة اعلاه

II- في الإيرادات المقدرة للعام ٢٠٢٢:

لا شك أن الازمات المتتالية والمتوازية قد أثرت على قيمة الايرادات المقدرة العام ٢٠٢٢ . ولمواجهة تداعياتها كان لا بد من اتخاذ اجراءات متنوعة منها ما يهدف الى تشجيع الاستثمار في لبنان ومنها ما يعالج مسألة وجود اسعار صرف مختلفة للدولار والثغرات التي شابت عملية تحصيل الضرائب والرسوم. كل ذلك مع السعي الدائم الى تخفيف الأعباء الاجتماعية والاقتصادية التي يتحملها المواطن اللبناني سواء عبر تقسيط ضرائب أو اعفاءات من غرامات ورسوم أو تسويات ... سوف يصار الى ذكرها لاحقاً.

وقد قدرت وزارة المالية الإيرادات الضريبية وغير الضريبية للعام ٢٠٢٢ مستندة على قيمة الايرادات المحصلة خلال العام ٢٠٢١. بحسب المتوفر والمتوقع كما و على التوقعات حول الإجراءات الضريبية والتعديلات المرتقبة. وغيرها من المؤشرات المتوفرة.

وبالتالي، تم تقدير الإيرادات الضريبية بحوالي.٣٣٥٩٨,٥مليار ل.ل. في مشروع موازنة العام ٢٠٢١ مقارنة مع ١٠٤٧٢,٥٨ مليار ل.ل. مقدر في مشروع موازنة العام ٢٠٢١.

من جهة أخرى، فقد بلغت الإيرادات غير الضريبية المقدرة للعام ٢٠٢٢ .٥٥٥٥,٥مليار ل.ل. مقارنة مع ٢٩٥٣,٢٨مليار ل.ل. تم تقديره في العام ٢٠٢١. ليصبح إجمالي إيرادات الموازنة العادية ٣٩١٥٤,٠٤ مليار ل.ل. مقابل ١٣٤٢٥,٨٦مليار ل.ل مقدر في مشروع موازنة العام ٢٠٢١.

أما الواردات الاستثنائية، فتم تقديرها بحوالي .١٠٢٦٢,٦.مليار ل.ل. لهذا العام بعد أن كانت مقدرة بـ ٥٣٥١,٧ مليار ل.ل. في مشروع موازنة العام ٢٠٢١ أي بارتفاع بحدود .٤٩١٠,٩مليار ل.ل. ومرد ذلك الى انه وبالرغم من ارتفاع النفقات العامة المقدرة حوالي ٣٠٦٣٩ مليار فان بعض الاجراءات المتخذة في ناحية الايرادات جاءت لتغطي هذه

الزيادة الى حد ما ومنها تقدير انعكاس التعديل في احتساب الرسم الجمركي وكذلك الضرائب والرسوم بالنسبة لسعر الصرف المفترض اعتماده (٢٠٠٠٠ ل.ل. للدولار الواحد)

ومن أبرز ما شمله مشروع موازنة العام ٢٠٢٢ من اجراءات من شأنها دعم النمو وتحريك عجلة الاقتصاد والتخفيف عن كاهل المواطن اللبناني واجراءات ذات طابع بيئي واصلاحي... نذكر ما يلي:

- منح الشركات الناشئة Start up company حسم ضريبي يعادل كامل ضريبة الدخل على الأرباح لمدة خمس سنوات ضمن شروط معينة.
- منح حوافز للشركات والمؤسسات الصناعية والتجارية التي تنشأ بعد تاريخ نشر هذا القانون في مناطق ترغب الحكومة بتنميتها ضمن شروط معينة (حسم ضريبي لمدة ٧ سنوات،تخفيض رسوم تسجيل الآليات ورسوم السير ضمن شروط، اعفاء من رسم البناء..)
- استفادة المؤسسات الصناعية من حسم ضريبي بنسبة ٥٠% من الضريبة المتجبة على ارباح صادراتها اللبنانيةا المنشأ ضمن شروط معينة.
- رفع نسب الاستثمار في المناطق الصناعية لمدة محددة
- فرض رسم جمركي على السلع والبضائع التي يتم استيرادها ويُصنع مثيلٌ لها منها في لبنان
- إعفاء المجموعات السياحية الوافدة إلى لبنان من رسم سمة الإقامة والمرور
- اعفاء فوائد الودائع الجديدة بالعملات الاجنبية لدى المصارف من الضريبة لمدة خمس سنوات.
- إعفاء المؤسسات والشركات التي تنشأ أو التي يتم تمديد أجلها في أي من السجلين التجاري والمدني بعد نشر هذا القانون من رسم الطابع المالي لمدة ثلاث سنوات
- إعفاء الشركات والمؤسسات من غرامات رسم الطابع المالي المتوجبة جراء عدم تجديد مدة العقد
- تدوير العجز الحاصل خلال سنة ٢٠٢٠ لسنة اضافية

- منح المؤسسات التي توقفت عن العمل بشكل نهائي نتيجة انفجار بيروت اذا عاودت مزاولة اعمالها من جديد حسم من كامل الضريبة على ارباحها عن اعوام محددة
- اعفاء الشركات الدامجة من ضريبة الدخل على الارباح لمدة محددة و ضمن شروط.
- إجراء تسوية على التكاليف المتعلقة بضريبة الدخل وبالضريبة على القيمة المضافة المقدمة أمام الإدارة الضريبية أو لجان الاعتراضات
- تقسيط الضرائب والرسوم المتوجبة على المكلفين التي تتولى مديرية المالية العامة تحقيقها وجبايتها
- تقسيط مستحقات المؤسسات للصندوق الوطني للضمان الإجتماعي والرسوم البلدية
- إعفاء رواتب الموظفين والمستخدمين الذين أصيبوا بإعاقة دائمة نتيجة انفجار مرفأ بيروت من الضريبة على الرواتب والأجور
- رفع قيمة الحد الاقصى للضمان لدى مؤسسة ضمان الودائع المصرفية.
- *إعفاء الأجهزة والمعدات التي تعمل على الطاقة الشمسية لتوليد الطاقة الكهربائية من الضريبة على القيمة المضافة ومن الرسوم الجمركية* لمدة محددة
- فرض تدابير وغرامات للحد من اشتعال الأراضي
- إلزام اتحادات البلديات بتوفير آلات طحن متنقلة للحد من الرمي العشوائي للردم
- إعفاء جزئي من الرسوم للسيارات والمركبات غير الملوثة للبيئة، الهجينة منها (Hybrid; plug-in Hybrid) أو التي تعمل على الكهرباء full (electric)

وفي النهاية،

فإن الأوضاع المتردية التي يمر بها البلد تتطلب القيام بانعطافةٍ كبيرة في مجال إدارة الوضع المالي و في مقاربة الوضع الاقتصادي والتنموي بشكل مختلف، تترجم بإجراءات إصلاحية مدروسة جيداً وسريعة تكون متلازمة وشاملة وتنعكس في أرقام الموازنة وفي الخيارات الأساسية وفي طريقة التعاطي مع المال العام بحيث تلبي حاجات التنمية والاقتصاد وتهدف الى اعادة البلاد الى مسار النمو المستدام ومعالجة الاختلالات المالية.

وإن وزارة المالية وإذ تحيل إلى مجلسكم الكريم مشروع الموازنة العامة للعام ٢٠٢٢ تتمنى إيلاءه الأهمية اللازمة ومناقشته بالسرعة الممكنة تمهيداً لإحالته إلى جانب المجلس النيابي.

وزير المالية

يوسف الخليل